التكامل والاندماج International Integration الدولي

المحور الأول

01 مدخـــل مفاهيمـــي لدراســـة التكامـــل في العـــلاقات الدوليـــــة (I)
02 مدخـــل مفاهيمـــي لدراســـة التكامـــل في العـــلاقات الدوليـــــة (II)

اندماج الدول في تجمعات وتكتلات كبرى يكاد يكون هو الحل الأمثل لتقارب الدول من بعضها، بهدف التخلص من مشكلاتها العابرة للحدود الإقليمية؛ فهو يقدم البديل عن معظم أنواع الاندماج السياسي والدستوري كونه يطرح الشكل الأنسب للتعاون الدولي بعيدًا عن العراقيل الدستورية والقانونية الملازمة للهياكل الفيدرالية في التجمعات الإقليمية؛ إذ تسمح الدول بنقل بعض صلاحياتها إلى المنظمات الإقليمية التابعة لها كي تنوب عنها في حل مشكلاتها بصورة تعاونية مع الغير، وبذلك أضحت بديلًا عصريًّا للتعاون الاقتصادي والاجتماعي على غرار ما حدث في منظمة الاتحاد الأوروبي.

ولقد منحت أدبيات التكامل والاندماج دفعًا قويًا لتطوير الصورة التعددية لليبرالية السياسية العالمية؛ وذلك بعدم اتخاذها للدولة كوحدة تحليل وتركيزها على جماعات المصالح الفاعلين عبر الوطنين، في إطار تفاعلات سوسيو اقتصادية شاملة، وطرح بدائل للتنظيم السياسي للمجتمع، بما من شأنه أن يعوض الدولة الوطنية، ومن هنا يبدو التكامل كإستراتيجية لتحقيق أهداف معينة تتمحور عادة حول بناء السلام الدولي والتقليل من العلاقات الصراعية في السياسة العالمية، عكس الطرح الواقعي الذي ينظر إلى التفاعلات الدولية على أنها لعبة ذات طبيعة صفرية، فإن الأدبيات النظرية نحو التكامل تعتقد أن التفاعلات الدولية يمكن أن تتحول إلى ما يسمى باللعبة الإيجابية بشكل يسمح لكل اللاعبين بتحقيق الفوائد ، كما انطلقت فكرة التكامل الدولي في قسم كبير منها من واقع العلاقات الدولية الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية من خلال مسار التكامل والاندماج على مستوى الاتحاد الأوروبي، وتستند في مفاهيمها كثيرًا على النظرية النسقية ودور المؤسسات فوق القومية في تحويل الولاءات القومية لإطار جديد، وهي بخلاف الواقعية الكلاسيكية ترى أن هناك إمكانية للمصالح المشتركة بين الدول والتي ينطلق منه التعاون والاندماج.

تعريف التكامل :

التعريف اللغوي :ترجع كلمة التكامل في أصولها اللاتينية إلى كلمة **Integrites** وتعني التكميل أو التمام، والتكامل هو مفهوم يطلق على العملية التي يُمكن بواسطتها تجميع وإضافة الأجزاء المنفصلة إلى بعضها البعض.

عادة ما تستعمل كلمة" تكامل "كمرادف لكلمة" اندماج"، والكلمة الأخيرة هي الأكثر دلالة على المعنى الغربي لهذا المصطلح **Integration** كما هو في الإنجليزية والفرنسية، ويعد الاندماج أعلى من التكامل في التعبير عن توحد الأجزاء في كلٍّ مشترك.

التعريف الاصطلاحي :

التكامل : هو عملية يتنج عنها بروز فوق قومي تنتقل إليه مسؤولية أداء الاختصاصات الوطنية التي كانت تتحملها الحكومة الوطنية، ويصبح هذا الكيان الجديد بمثابة النواة المركزية التي تستقطب مختلف الولاءات والتوقعات والأنشطة السياسية للأطراف القومية التي أوجدته وشاركت في خلقه، ويُعرّف **لندبارغ Lindbergh** التكامل بأنه العملية التي تجد فيها الدولة نفسها راغبة في أو عاجزة عن إدارة شؤونها الداخلية أو الخارجية باستقلالها عن بعضها بعضا وتسعى بدلًا من ذلك لاتخاذ قرارات مشتركة أو تفوض أمرها لمؤسسة أو منظمة جديدة، أو هي العملية التي تقتنع من خلالها مجموع المجتمعات السياسية بتحويل نشاطاتها إلى مركز جديد؛

بينما يُعرّف **إرنست هاس** التكامل بأنه العملية التي تتضمن تحول الولاءات والنشاطات لقوى سياسية في دول متعددة ومختلفة نحو مركز جديد تكون لمؤسساته صلاحية الدول القائمة، وهذا التعريف هو الأقرب لإيضاح مفهوم التكامل بشكل أشمل، وهو يختلف عن باقي التعريفات لأنه يوضح الرابطة بين قوة المركز والقوى الأخرى؛ حيث يبرز معنى تكامل مجموع القوى في قوة جديدة تختلف في أدائها عن الحالة الانفرادية التي كانت عليها في السابق؛

في حين يعرفه **اسماعيل صبري مقلد** بأنه العملية التي ينتج عنها كيان فوق قومي تنتقل إليه مسؤولية أداء الوظائف الاقتصادية التي كانت تتحملها الحكومات الوطنية، كما أن هذا الكيان الجديد والموسع يصبح بمثابة النواة المركزية التي تستقطب مختلف الولاءات أو الأنشطة السياسية للأطراف فوق القومية التي أنجزته، وهو بأجهزته ومؤسساته يستطيع أن يمد سلطاته إليها، إذن الاندماج هو عملية وحالة نهائية على حد سواء، ويكون هدف الحالة النهائية عندما تندمج الأطراف الفاعلة هو تكوين جماعة سياسية، وتتضمن عملية الاندماج الوسائل والأدوات التي تتحقق بواسطتها تلك الجماعة السياسية، كما يجب أن تكون عملية الاندماج طواعية وبتوافق الآراء، أما الاندماج الذي يتم بالقوة والقسر فهو إمبريالية.

مفاهيم مرتبطة بالتكامل:

-1التعاون :

محاولة لتقريب سياسات الدول في مجالات معينة لكنه لا يؤدي إلى تكوين مؤسسات مشتركة ودائمة، حيث إنه ذو طبيعة مؤقتة ويتميز بوجود أهداف مجردة وغير مشتركة، وإنما المشروع هو ما يخالف ذلك، وبالتالي التعاون عبارة عن سياسات وفاق وتبادل ومشاركة في العديد من النشاطات بين دول ذات مستوى إنمائي متفاوت .

-2الشراكة :

تعد الشراكة إستراتيجية وطريقة مُتبعة من طرف الدول في التعاون مع بعضها البعض للقيام بمشروع معين ذي اختصاص معين، وهذا بتوفير وتكثيف الجهود والكفاءات، إضافة إلى الوسائل والإمكانيات الضرورية للمساعدة على البدء في تنفيذ المشروع أو النشاط مع تحمل جميع الأعباء والمخاطر التي تنجم عن هذه الشراكة بصفة متعادلة بين الشركاء، ويختلف مفهوم الشراكة باختلاف القطاعات التي يمكن أن تكون محلًا للتعاون بين الدول وباختلاف الأهداف التي تسعى إليها الشراكة، وتتضمن تعاونًا دوليًّا سياسيًّا أو في شكل مساعدات اقتصادية أو تقنية أو مالية بين عدة دول، ما يميز هذا المفهوم هو قضية وجود الأجهزة الدائمة، كما أنه توجد هناك مصالح مشتركة.

-3التبعية :

عبارة عن علاقة تطبعها القوة بين الأطراف، حيث إن الطرف القوي يكون في حالة تسمح له باستغلال الطرف الضعيف بما يضمن تقدمه على حساب تخلف الثاني؛ وعليه فإن التبعية تقوم على فكرة التلازم بين التقدم والتخلف، كما تُعرَّف التبعية بهذا الشكل على أنها اعتماد متبادل غير متسق أو غير متكافئ، ولا تعترف بالمصالح المشتركة. ويوضح) **كيوهان وناي (Keohane and Nye** أن الترابط غير المتوازن يفترض دائمًا حساسية مرهفة لا تؤدي بالضرورة إلى تحقيق المصالح لكل الأطراف، بل إن ما يميز مثل هذه العلاقات هو غياب مصالح مشتركة؛ لذا تتميز التبعية بأنها علاقة لا تهدف إلى خلق مؤسسات أو أجهزة دائمة .

– 4فوق القومية:

ويعبر هذا المفهوم عن الانتقال الحاصل على مستوى دراسة العلاقات الدولية، ويُقصد بذلك، التحول من المنظور الواقعي التقليدي إلى منظور تعددي أوسع من السابق؛ بحيث تم الانتقال من التصور السائد بسيطرة الدولة على الحياة السياسية بما فيها التفاعل مع المحيط الخارجي، أي لم يعد الحديث عن علاقات بين وحدات تمثلها الدول فحسب، وإنما اتسعت لتضم أنواعًا أخرى من العلاقات، ففوق القومية تهتم عمومًا بالمسارات السياسية ضمن الدول وتركز على الروابط بين المجتمعات والأفراد أكثر من العلاقات التي تجمع الدول، وذلك نتيجة التطور الهائل في المجال التكنولوجي وفي مجال النقل والاتصال.

5 -الانتشار والتعميم:

إن تطور التعاون الدولي في حقل واحد يؤدي إلى خلق التعاون في المجالات الأخرى، وهذه النشاطات عند انتشارها ستساهم في توجيه النشاطات الدولية وتدعيم الاتجاه نحو خلق سلام عالمي؛ إذ إن انتشار التعاون الدولي بشكل كبير في المجالات الفنية سيؤدي إلى تجاوز ضرورة التعاون السياسي لإقامة التكامل، حيث إن التكامل الاقتصادي والفني هو الذي يدعم أسس الاتفاق السياسي حتى وإن لم يجعل منه أمرًا ضروريًا، والتعميم لا يحدث بشكل آلي ولكنه مرتبط بإرادة الأطراف واستعدادها للتكيف مع الواقع الجديد من جهة وتعميمها للنجاح في قطاع على قطاعات أخرى من جهة ثانية.

6 -الاعتماد المتبادل:

يمثل مجموعة من التفاعلات فيما بين الدول، وذلك على مستوى عال، له ديناميكية ذاتية في مجالات التبادل، ومن خلال هذه التفاعلات ترتبط الدول فيما بينها بعملية مستمرة للموائمة الحساسة لتصرفات كل واحدة مقيدة في ذلك بالسلوك الاجتماعي والسياسي وكذا الثقافية لسكانها.
كما أن ما يميز مضمون الاعتماد المتبادل هو قضية الأهداف المشتركة، إضافة إلى أنه يهدف إلى خلق مؤسسات دائمة ولا يؤدي إلى خلق شخصية قانونية.

إن نظرية التكامل تُعاني من بعض الثغرات، خاصة في عدم وجود تعريف مشترك لمفهوم التكامل أو اتفاق عام على مؤشرات التكامل، ويرى) **ناي (Nye** أن سبب عدم الاتفاق هذا راجع إلى أن بعض الباحثين يضع نموذجه التكاملي من خلال دراسته لأسباب التكامل أو

ديناميكية التكامل، بينما يضع الآخرون نماذجهم استنادًا لدراسة التكامل بعد إنجازه، ومن هنا فإن اختلاف مؤشرات التكامل تؤثر على تباين التعريفات

حالات التكامل

*التكامل القيمي :ويمكن تقسيمه إلى قسمين:

- أ- نموذج التماثل: حيث تتماثل القيم أو تتكامل نتيجة وجود مصالح متطابقة للأطراف.
- ب - النموذج السلمي: حيث ترتب القيم في درجات معينة بحيث يتم تسوية الصراعات طبقا للقيمة العليا في هذا السلم.

*تكامل الأطراف :ويتمثل في نموذجين:

- نموذج التشابهات العديدة بين الأطراف من حيث الحجم، المركز الدولي، التركيبة السكانية، البنى السياسية والإقتصادية.
- نموذج زيادة الاعتماد المتبادل في القطاعات السياسية، الاقتصادية والثقافية بين الأطراف إلى درجة يجعل التأثير على طرف معين يترك آثاره على الطرف الآخر.

*التكامل التبادلي بين الكل والجزء: وهو نموذجين:

- نموذج الولاء: يستمر ويتطور التكامل مادامت أطرافه مستمرة في دعمه.
- نموذج التوزيع: حيث يصبح وجود التكامل معتمدا على قدرته في تقديم نتائج إيجابية أو ما سمي بالمخرجات، مثل حماية كيان من الأهواء أو تحقيق مكاسب اقتصادية أو رفع معيشة السكان.

شروط التكامل:

اختلف منظرو التكامل حول حصر الشروط الواجب توافرها في الأجزاء لتشكيل الكل المتكامل لكن هناك شروط مشتركة، منها:

-1**التجاور الجغرافي** :يؤكد) **إرنست هاس** (**Ernst Haas** أن التجاور بين الدول المشكلة للتكامل يعد شرطًا أساسيًّا لتحقيق التكامل الإقليمي .

-2**المصلحة المشتركة** :يقوم التكامل على مبدأ أساسي، هو ضرورة تحقيقه لمكاسب خاصة ومشتركة بين الدول المشكلة لها فكلما كانت مكاسب التكامل عادلة ومتقاربة كان ذلك دافعًا إيجابيًّا للعملية التكاميلية .

-3الديموقراطية :يعتبر) **إرنست هاس، وإيتزيوني** (التعددية والديموقراطية شرطًا لتحقيق التكامل من حيث إن الحكومات الديموقراطية ستكون أكثر قدرة على تلبية مطالب مواطنيها، كما تكون فيها عملية نقل الولاءات والتنازل التدريجي عن السلطة لصالح المؤسسات المشتركة أسهل وأكثر مرونة.

أبعاد التكامل:

يرى جوزيف ناي في كتابه عن السلام والتكامل، أن عملية التكامل والاندماج تشمل ثلاثة أبعاد أساسية، يمكن من خلالها قياس عملية التكامل؛ وهي :التكامل على المستوى الاقتصادي، التكامل والاندماج الاجتماعي، التكامل والاندماج السياسي .

التكامل الاقتصادي :ويشمل بُعدين، التكامل التجاري من حيث حجم المبادلات التجارية، والخدمات المشتركة ويُقصد بها نسبة الإنفاق على الخدمات المشتركة بين الدول المتكاملة بالنسبة إلى الدخل القومي .

التكامل الاجتماعي :وهو بُعد مهم من عملية التكامل، ويعني عملية الاتصال والتنقل والمعاملات بين الدول، يتشكل عنه ثقافة عبر وطنية أو عبر قومية، ويشمل التبادل الاتصالي، وحركات التنقل، والسفر والتبادل البريدي، والاتصالات عبر وسائل الاتصال المختلفة مثل نسبة حركات النقل البري والجوي بين البلدان المتكاملة بالنسبة إلى مجمل حركات النقل .

التكامل السياسي :عملية بمقتضاها يتزايد الترابط والتنسيق بين الدول على مستوى صنع السياسات، ويشمل التكامل على مستوى المؤسسي، والتكامل في مجال رسم السياسات، والتكامل على مستوى الاتجاهات السياسية، والتنسيق على مستوى الشؤون الأمنية والدفاعية" مجتمع الأمن ."

وهناك من يضيف التكامل الأمني :وهو يظهر في عملية الترتيبات الأمنية الجماعية، وينبي في افتراضه على أن الدول الأطراف في هذه الترتيبات تتفق على اتخاذ القرارات المتعلقة بأمنها المشترك، بأسلوب التخطيط والتنفيذ والقيادة المشتركة، والاعتقاد السائد هو أن التكامل الأمني لا يحدث عادة إلا في ظروف الأزمات وتفاقم التهديدات والأخطار المشتركة.

.

مقومات الاندماج

للاندماج مقومات لابد من توفرها أو توفر معظمها لتأمين النجاح المتوخى منها:

- درجة من الهوية أو الولاء المشترك والملائمة والمصلحة المتبادلة بين الوحدات.
- إمكانية إقامة الاتصال والتفاعل الاقتصادي، الاجتماعي بين أطراف التكامل.

- التناسق في المكاسب والخسارة المشتركة، ولابد هنا من التشديد على أن التكامل قد يعطي زيادة ملحوظة في القدرة السياسية والنمو الاقتصادي والقدرة العسكرية وكثيرا ما تكون هذه الحوافز حاسمة نحو التكامل.

انواع الاندماج

1. الاندماج الاقتصادي: يتمثل في تكوين الأسواق الاقتصادية المشتركة ويتم ذلك بوسائل ومظاهر عديدة مثل توحيد التشريعات الضريبية والجمركية وإزالة كل العوائق التي تحول دون التدفق الحر للسلع والخدمات ، وانسياب حركة العمل ورأس المال بين مختلف مناطق السوق.

2. الاندماج الاجتماعي: ويعني به عملية نقل الو لاءات القومية من مستوى الدولة إلى مستوى فوق الدولة وتنمية الاتجاهات فوق القومية، أي خلق الوعي فوق القومي.

3. الاندماج السياسي: والمقصود به عملية إدماج بعض المؤسسات السياسية القومية ونقل السيادة على السياسة الخارجية إلى أجهزة دولية مشتركة، والتكامل السياسي لايعني بالضرورة إلغاء الحكومات الوطنية،ولكنه يقتصر على نقل سلطاتها في بعض المجالات وباستثناء نموذج الوحدة الفيديرالية الكاملة فإنه لا توجد حاجة إلى مباشرة السيادة الكاملة على السياسات الداخلية للدول الأعضاء.

4. الاندماج الأمني: ويظهر في عملية الترتيبات الأمنية الجماعية وينبني في افتراضه على أن الدول الأطراف في هذه الترتيبات تتفق على اتخاذ القرارات المتعلقة بأمنها المشترك بأسلوب التخطيط والتنفيذ و القيادة المشتركة، والاعتقاد السائد هو أن التكامل الأمني لا يحدث عادة إلا في ظروف الأزمات وتفاقم التهديدات والأخطار المشتركة.